فنقول وجود الاشياء ليس زمانا ومكانا ولو سلم ان هذا
التقدم يقتضي زمانا فلا نسلم انه يقتضي زمانا موجودا بالفعل
بل يطلب فرض زمان فان من يلاحظ سبق العدم يفرض
عند ملاحظته زمانا ثم قوله وكل قبلية لا توجد مع البعدية
زمانية يرد عليه انه ان اريد ان مثل تلك القبلية تسمى
زمانية اصطلاحا فلا مشاحة فيه لكن لا يلزم من كون تقدم
العدم على الوجود زمانية بهذا المعنى كونه في زمان متقدم
وان اريد ان مثلها زمانية بمعنى انه ثابت في زمان كما سبق
فممنوع وانما يكون كذلك لو ثبت انحصار التقدم في الخمسة
المشهورة قوله لان القبلية المذكورة عارضة لاجزاء
الزمان اولا وبالذات قد يقال اجزاء الزمان متساوية في
الذات والحقيقة فلا يجوز ان يكون تقدم بعضها على بعض
بالذات لاستلزامه الترجيح من غير مرجح وفيه ان حقيقة
الزمان ليس الا التجدد وتكثره وتعدده بتعينات عارضة
للحقيقة وتعين اجزاء الزمان المتساوية في الحقيقة بالتقدم
والتأخر

والتأخر فالجزء المتقدم متعين بذلك التقدم الذي حصل
له والجزء المتأخر متعين بذلك التأخر الحاصل له فلو فرضنا
تأخر المتقدم وتقدم المتأخر يصير المتقدم عين ما فرضناه
اولا متأخرا والمتأخر عين ما فرضناه اولا متقدما وبما ذكرنا
يندفع ما قال الامام الرازي من انه اذا تساوت حقيقة
اجزاء الزمان استحال تخصيص بعضها بالتقدم وبعضها
بالتأخر لذاته وان لم يتساو كان انفصال كل جزء عن
الآخر بالماهية فيكون الزمان غير متصل بل ملتئم من الآنات
لان كل جزء من الزمان موجود بالفعل وكذا قبل القسمة لكان
للاجزاء تقدم وتأخر لانه غير قار الذات وهي يستلزم الاختلاف
في الماهية فرضا فيكون ذلك الجزء مشتملا على اجزاء الزمان
بالفعل والمقدر وحدته فلا يقبل القسمة فيكون آنا ولا
يندفع بما اجاب المحقق الطوسي بان الزمان ليس له ماهية
غير الاتصال الانقضاء والتجدد وذلك الاتصال لا يتجزى
الا في الوهم فليس له اجزاء بالفعل وليس فيه تقدم وتأخر

Copyright © King Saud University